الامين العام لمجلس الغرف التجارية السعودية السلطان لـ «الرياض»:

قرار ولي العهد يساهم في استجابة القطاع الخاص لتوجيهات السعودة

كتب - مهدي أبو فطيم:

■ اوضح الدكتور فهد السطان الامين العام لمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بان الخطوات الحكيمة التي اتخذتها الدولة في حل مشكلة الشباب الوظيفية قد انتقلت من المرحلة التنظيرية الى العملية عبر انشاء المعاهد والكليات التقنية والفنية التي تهدف الى اعادة تأهيل الشباب السعودي لدخول سوق العمل في المملكة.

واضاف قائلاً ان توجه المملكة نحو دخولها العديد من المنظمات الدولية والاقليمية يتطلب تكامل العناصر الانتاجية التي تأتي في مقدمتها بناء سوق عمل قوي وقادر على المنافسة وان تأهيل الكوادر الوطنية لمتطلبات سوق العمل سوف يمكن المملكة من الاستفادة المثلى من المنظمات الدولية وسعي المملكة للدخول الى منظمة التجارة العالمية ومنح ١٤٧ سوقاً عالمياً يتطلب تكاتف الجهود بين الانظمة والتسويق وتوافر متطلبات الانتاج التي من اهمها مدى تأهيل القوى العاملة.

د. فهد السلطان

واكد السلطان بأن الدولة تولي جهدها بالشباب في حل جميع الصعوبات التي تعتريهم والتي منها ايجاد فرص عمل لهم لبناء الجانب الاجتماعي والنفسي لهؤلاء الشباب وان القطاع الخاص سوف يزيد من استجابته لتوجهات السعودة وليست حل المشكلة السابقة في عدم مواكبة مخرجات التعليم لسوق العمل.

واختتم السلطان تصريحه ان مجلس الغرف السعودية يساهم في تحقيق هذا الهدف الوطني والعمل مع الجهات الاخرى سواء الحكومية او الخاصة للاستفادة من الشباب وانخراطهم في سوق.

مشيداً بما أقرته لجنة قضية تدريب وتوظيف الشباب السعودي.. الجريسي:

المبادرة الجديدة تفتح نافذة جديدة للأمل والتفاؤل لدى الآلاف من الشباب

كتب - خالد أبا الخيل:

■ أشاد عبدالرحمن بن علي الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بما أقرته لجنة قضية تدريب الشباب وتوظيفهم برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني من اعتماد مبلغ ٣,٧ مليارات ريال لمشاريع تدريب الشباب السعودي بهدف انشاء كليات ومعاهد تقنية تستوعب سنوياً مائة الف متدرب، اضافة لمشروع تدريب عسكري مهني يستوعب ١٠ آلاف طالب سنوياً.

ووصف الجريسي هذه المبادرة بتخصيص هذه الاعتمادات الضخمة لصالح تدريب وتأهيل الشباب السعودي على أسس علمية رصينة ومن خلال انشاء ٥٩ كلية ومعهد تقني بأنها خطوة بناءة وعمل طموح يستهدف تعزيز برامج السعودة واستيعاب أعداد كبيرة من شبابنا في وظائف يحتاج إليها سوق العمل المحلي.

وقال الجريسي ان هذه الخطوة تضاف لجهود خيّرة جادة ودؤوبة تضطلع بها حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - منذ عدة سنوات في اطار ما يوصف باستراتيجية السعودة وسياسة احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وتوطين الوظائف التي باتت برنامج عمل وطني تنخرط كافة القطاعات والجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بتنفيذه بشكل شامل ومتناغم بما يصب في قناة مصلحة السعودة وتوسيع دائرة توظيف المواطنين.

عبدالرحمن الجريسي

ويأتي توجيه سمو الأمير عبدالله بتخصيص هذه الاعتمادات بناء على توصيات اللجنة التي وجه سموه بتشكيلها برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وعضوية عدد من اصحاب السمو الملكي الأمراء في القطاعات العسكرية والأمنية والوزراء، وأوصت بتخصيص مبالغ اجمالية قدرها ٣,٧ مليارات ريال بهدف انشاء ٢٠ كلية تقنية وتجهيزها وبطاقة استيعابية ٦٠ الف متدرب سنوياً من خريجي الثانوية العامة، وانشاء ٣٩ معهد تدريب فني وتجهيزها بطاقة ٤٠ الف متدرب.

كما أوصت اللجنة بتنفيذ مشروع التدريب العسكري المهني في رئاسة الحرس الوطني ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية وبين المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني باعتماد قدره (٢٧٠) مليون ريال ويستوعب ١٠ آلاف متدرب سنوياً، ويهدف إلى توفير بيئة تدريبية عاجلة من قبل القطاعات العسكرية تحتضن الشباب وتزويدهم بمهارات سلوكية ومهنية تؤهلهم للعمل بالقطاعات العسكرية وسوق العمل المهني.

وقال الجريسي ان هذه المشاريع الطموحة تشكل اسلوباً ناجعاً لتأهيل شبابنا وتزويدهم بالمهارات اللازمة للمنافسة في سوق العمل والحصول على الوظائف المناسبة.. وهو وسيلة علمية وعقلانية تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل والمتمثلة في سيطرة العمالة الوافدة على الوظائف القائمة على حساب العمالة الوطنية، مؤكداً ان تلك الأساليب تجسد أقصر الطرق للعلاج لأنها مبنية على أسس علمية وعقلانية جادة بعيداً عن الأمنيات المفتقدة لآليات التحقيق الفعلي على أرض الواقع.

ويرى رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض ان هذه المبادرة تفتح نافذة جديدة للأمل والتفاؤل لدى الآلاف من شبابنا للتزود بالمهارات التدريبية والتأهيل لسوق العمل ونيل الوظائف التي يطمحون إليها مؤكداً انها تضع آلية عملية لخلق فرص عمل حقيقية وجيدة لشبابنا، وتساهم في تنفيذ القرار الصادر عن مجلس القوى العاملة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ورئيس مجلس القوى العاملة والقاضي بتحديد سقف العمالة الوافدة في المملكة بأقل من ٢٠٪ من عدد السكان السعوديين بحلول عام ١٤٣٣هـ أي بعد نحو تسع سنوات، وهو ما يعني تقليص اعداد العمالة الأجنبية ومرافقيهم إلى نصف عددهم الحالي.

دراسة لمجلس الشورى تعزز قرارات لجنة قضية الشباب:

الشباب السعودي يحتاج إلى مهارات تقنية وفنية لمواكبة احتياجات القطاع الخاص

الوافدون يشغلون ٣,٦ ملايين وظيفة في القطاع الخاص والسعوديون يمثلون ٦٦٠ ألف وظيفة

كتب - محمد الشيباني:

■ كشف فريق العمل المكلف من مجلس الشورى لاعداد الدراسة الاستراتيجية الوطنية بعيدة المدى للتعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني عن وجود خلل في منظومة التعليم والتدريب، حيث اتضح هذا الخلل من خلال مقارنة اعداد الخريجين من الاقسام العلمية، مقارنة بالاقسام النظرية، فعلى مدار ثلاث سنوات الماضية كان متوسط عدد الخريجين من الاقسام العلمية لا يتجاوز ١٢,٥٨٦ خريجاً وخريجة بنسبة ٢٥٪ ، بينما بلغ متوسط عدد خريجي الاقسام النظرية ٣٧١٥٢ خريجاً وخريجة بنسبة ٧٥٪ .ويتكرر هذا الخلل وبشكل واضح في مستوى التعليم والتدريب فوق الثانوي لا يتجاوز متوسط عدد خريجي الاقسام العلمية ٥٥٥٤ خريجاً وخريجة وبنسبة ٣٩٪ مقارنة بـ ٨٥١٩ خريجا وخريجة وبنسبة ٦١٪ من خريجي الاقسام النظرية.

اما على مستوى التعليم والتدريب الثانوي الفني فإن متوسط عدد خريجي الاقسام العلمية قد بلغ ١٤٤٠٤ خريجين وخريجات وبنسبة ٧٤٪ مقارنة بـ (٥٠٦١) خريجاً وخريجة وبنسبة ٢٦٪ من الخريجين في الاقسام النظرية.

وأما على مستوى التعليم والتدريب دون الثانوي فيتضح ان متوسط عدد مخرجات القسم الواحد هو حوالي ١٠ طلاب على الرغم من احتياج سوق العمل لهذه الفئة من الخريجين.

وقد اتضح الخلل في قلة الخريجين من هذا المستوى مقارنة بالمستويين الجامعي وفوق الثانوي، ومع ان الوضع في المستوى الثانوي يعتبر أفضل المستويات الثلاثة الاخرى من حيث متوسط عدد الخريجين من الاقسام العلمية، إلا ان اعداد الخريجين والخريجات من الاقسام العلمية في كل المستويات منخفضة مقارنة باحتياجات سوق العمل في القوى العاملة الوطنية في المجالات العلمية، بينما هناك فائض كبير في اعداد الخريجين والخريجات من الاقسام النظرية في كل مستويات التعليم والتدريب.

وتعتبر زيادة الأعداد من خريجي الاقسام النظرية مقارنة باعداد خريجي الاقسام العلمية خللا في منظومة التعليم والتدريب في المملكة، لأن الحاجة ماسة للتخصصات العلمية التي مازالت تشغل بكوادر غير سعودية في سوق العمل وخاصة القطاع الاهلي.

الدراسة أبرزت الزيادة في نسبة خريجي المستويات الجامعية مقارنة بالمستويات الاخرى، فقد بلغت نسبة خريجي الجامعات خلال الثلاث سنوات الماضية حوالي ٥٦٪ من اجمالي الخريجين في حين لم تتجاوز نسبة الخريجين من المستويات الثلاثة الاخرى مجتمعة ٤٤٪ منها ٢٢٪ في المستوى الثانوي و١٥٪ في المستوى فوق الثانوي و٧٪ فقط في المستوى دون الثانوي. ومن المعروف ان حاجة البلاد التنموية للقوى العاملة هي في التخصصات دون الجامعية مثل التخصصات التقنية والفنية، وتشكل هذه الظاهرة هرماً مقلوباً في مخرجات منظومة التعليم والتدريب، حيث القاعدة هي خريجو الجامعات، بينما المفروض ان تكون القاعدة من خريجي الكليات التقنية والمعاهد الفنية ومراكز التدريب، ويتضح من ذلك عدم قدرة مؤسسات التعليم والتدريب القائمة مجتمعة على تلبية احتياجات سوق العمل الحالية ناهيك عن احتياجات المستقبل.

كما يوضح عدم قدرة مؤسسات التعليم والتدريب على التكيف والتخطيط لملاءمة مخرجاتها مع المرحلة التنموية التي تمر بها المملكة واحتياجات سوق العمل.

وقد عكس التقرير كثرة اعداد الاقسام والتخصصات النظرية التي يعاني خريجوها من شح الفرص الوظيفية في القطاع العام والقطاع الخاص يمثل خللا آخر يمكن ان يضاف إلى مجموعة الاختلالات في منظومة التعليم والتدريب مما يستدعي مراجعة هذه الاقسام والتخصصات لغرض ترشيدها والحد من الزيادة فيها وتوجيه الجهود لزيادة أقسام وتخصصات علمية تخدم سوق العمل وتوفر القوى العاملة الوطنية المؤهلة.

من جانب آخر فقد ركزت الدراسة على دراسة القوى العاملة الوافدة والوطنية والتخصصات المهنية لهذه القوى من واقع البيانات المتوفرة لدى فريق العمل والتي تم الحصول عليها من الجهات المعنية في وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وقد تمت المواءمة بين التصنيف والتوصيف المهني السعودي المعمول به في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتطبيق الوظيفي المعمول به في وزارة الخدمة المدنية ودمجهما حسب التوصيف والتصنيف المهني السعودي ورصد اجمالي من يعملون في كل مهنة من السعوديين والوافدين ثم حساب متوسط عدد الخريجين أو الخريجات لهذه المهن إن وجد لها برامج تعليمية أو تدريبية، ثم حساب مدى ملاءمة مخرجات التعليم والتدريب المختلفة لحاجة سوق العمل في كل مهنة، والسنوات اللازمة لسد النقص في القوى العاملة بافتراض ثبات المخرجات على وضعها الراهن.

وقد تبين ان اجمالي القوى العاملة في القطاع المدني من المواطنين والوافدين هو (٤,٩٧٤,٩٨١) موظفاً وعاملاً حتى تاريخ ١٤٢٤/٤/٣٠هـ ، اما عدد السعوديين العاملين في القطاع العام فقد بلغ (٦٦٠,١٩٦)، بينما بلغ عددهم في القطاع الخاص (٥٢١,٨٣٧) موظفاً وعاملاً ويشكل الوافدون الاغلبية في عدد القوى العاملة فقد بلغ اجمالي عدد الوافدين في القطاع الخاص (٣,٦٥٧,٦١٧)، ولكن عددهم في القطاع العام يقل كثيراً عن ذلك حيث لا يتعدى (١٣٥,٣٣١) موظفاً وعاملاً.

ومن تبويب ومقارنة عدد العاملين بها من القوى العاملة الوطنية والوافدة مع مخرجات التعليم والتدريب يلاحظ انه يمكن توزيعها إلى أربع مجموعات على النحو التالي:

■ مهن يوجد بها فائض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وخاصة في مجال الدراسات النظرية والتدريس.

■مهن تحتاج من ٥ الى حوالي ٢٠ سنة لسد الاحتياج الحالي بافتراض ثبات مخرجات التعليم والتدريب.

■ مهن تحتاج أكثر من ٢٠ سنة لسد الاحتياج الحالي بها بافتراض ثبات مخرجات التعليم والتدريب.

■ مهن يمكن التأهيل لها من خلال دورات قصيرة أو تكتسب بالخبرة والممارسة أو لا يوجد برامج تعليمية لها بنفس المسمى.

ويتضح ان المدد المطلوبة لسد الاحتياج للمهن في النقاط السابقة غير عملية ولا تلبي الطموحات في تأهيل الكوادر البشرية الوطنية، ولذا فإن التأهيل لهذه المهن يحتاج إلى تعاون مؤسسات التعليم والتدريب لزيادة الطاقة الاستيعابية للتخصصات العلمية المطلوبة في المجالات الطبية والهندسية والحاسب الآلي والإدارة وغيرها، وكذلك فتح المزيد من الاقسام في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل. لذا لابد من التنسيق المستمر مع القطاع الخاص للتعرف على احتياجات سوق العمل في تطوير الخطط والبرامج للتخصصات المطلوبة. وتوضح مراجعة وضع القوى العاملة في المملكة ودراسة الوضع الراهن وجود عدد كبير من الاختلالات المتعلقة بمنظومة التعليم والتدريب وسوق العمل. والسمة الظاهرة في هذه الاختلالات هي:

معالي رئيس مجلس الشورى

ضعف التنسيق أو انعدامه بين مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية المختلفة فيما بينها وكذلك ضعف التنسيق مع القطاع الخاص. وكان من الواجب وجود نظرة استراتيجية وتكامل بين هذه المؤسسات ودور فاعل للقطاع الخاص مع الجهات الحكومية، وذلك لوضع الخطط الدراسية والبرامج وخاصة في المستويات دون الجامعية وتحديد التخصصات وأنواعها والاعداد المطلوبة في سوق العمل والتنسيق فيما بين مؤسسات التعليم والتدريب المختلفة والقطاع الخاص فيما يتعلق بالتوظيف والمتابعة وتطوير القوى العاملة الوطنية.

ومن ابرز منطلقات هذه الاستراتيجية خصخصة ما يمكن خصخصته من برامج التعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني، المشاركة بين الحكومة والقطاع الاهلي في مسؤوليات تخطيط وتمويل ومتابعة برامج التعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني، توحيد جهة التخطيط والمتابعة لجهود تنمية القوى العاملة وتوظيفها في جهة واحدة، ربط التعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني بحاجة القطاع الاهلي لتلبية حاجته من القوى العاملة ولتسهيل التوظيف، التركيز في برامج التعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني على التدريب العملي الميداني والتعليم التعاوني بهدف اكتساب احدث المهارات التقنية، دعم معاهد ومراكز وكليات وبرامج التعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني التي يقيمها القطاع الخاص، استغلال جميع الامكانيات التعليمية والتدريبية في جميع القطاعات الحكومية والاهلية بشكل تكاملي، حفظ حقوق المتدربين وجهات التدريب وجهات التوظيف، هيكلة وتحديث الانظمة والهياكل الادارية المشرفة على تعليم وتدريب وتوظيف القوى العاملة الوطنية واستقدام العمالة الوافدة، تحديث الخطط الدراسية والمناهج التعليمية والتدريبية التطبيقية والتقنية والفنية للمواءمة بينها وبين حاجة سوق العمل، دعم توظيف القوى العاملة السعودية في القطاع الاهلي، توجيه التعليم العالي للتخصصات العلمية والصحية والهندسية والتقنية والتطبيقية التي تخدم التنمية وتوجيه مناهج التعليم العام لخدمة التنمية.

واستخلصت الدراسة بعد مراجعة وضع القوى العاملة والرصد الاحصائي للوضع الراهن للقوى العاملة في المملكة ان هناك العديد من مواطن الخلل التي تحتاج الى معالجة ويمكن تلخيصها في:

عدم قدرة مؤسسات التعليم والتدريب القائمة مجتمعة على تلبية الاحتياج الحالي من القوى العاملة ناهيك عن احتياج المستقبل، عدم موائمة بعض مخرجات التعليم والتدريب لحاجة سوق العمل الحالية حيث يقع التركيز على التخصصات النظرية على حساب التخصصات العلمية والصحية والتقنية والهندسية والتطبيقية، هيمنة القطاع الحكومي على غالبية مؤسسات التعليم والتدريب واحجام القطاع الاهلي عن الاستثمار في هذا المجال الحيوي، تدني توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الاهلي بحجة عدم مناسبة تأهيلها وتدريبها لحاجة هذا القطاع وارتفاع اجورها مقارنة بأجور الوافدين، تدني مساهمة القطاع الاهلي في جهود تعليم وتدريب القوى العاملة الوطنية التي يحتاجها ذلك القطاع، نقص الطاقة الاستيعابية للاقسام العلمية والصحية والتقنية والهندسية في التعليم العالي وعدم مواكبتها لاعداد المتخرجين في الثانوية العامة من القسم العلمي حالياً، تدني الكفاءة الداخلية للاقسام العلمية والصحية والهندسية والتقنية في مؤسسات التعليم العالي والتقني والفني، وجود تقسيمات للمرحلة الثانوية العامة، القسم الادبي وثانوية المعاهد العلمية، والقسم الاداري، والقسم الشرعي تحرم المتخرجين منها من دخول التخصصات العلمية والصحية والتقنية والهندسية التي تحتاجها التنمية وسوق العمل.

تعدد مرجعيات كل من التعليم العالي الحكومي والتعليم التقني الحكومي والتدريب الفني الحكومي، تعدد مرجعيات التخطيط والتشريع للقوى العاملة المواطنة، الانطباع السائد لدى مخططي التعليم والتدريب بأن مصدر القوى العاملة للسوق مقتصر على مخرجات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني واعتبار ان الجامعات لا تؤهل لسوق العمل، عدم التركيز على المهارات التطبيقية التي يحتاجها سوق العمل عند استحداث او تطوير برامج تعليمية او تدريبية في مؤسسات التدريب والتعليم المختلفة، كثرة المخرجات من الجامعيين ونقص المخرجات في مرحلة الدبلوم، غياب جهة فحص مهني محايدة حكومية او اهلية، غياب جهة ترعى تدريب المرأة السعودية على كثير من المهن التي يجب ان تقتصر عليها او المهن التي تناسبها في المجتمع السعودي، غياب رؤية مستقبلية للاقتصاد السعودي تتيح التخطيط بعيد المدى لتعليم وتدريب القوى العاملة، غياب المعلومات وتشتتها بين جهات كثيرة وعدم تبويبها للاستفادة منها في التخطيط لتعليميوتدريب وتوظيف القوى العاملة، نقص الاقسام والتخصصات في المجالات التي للمملكة ميزة نسبية فيها كالبترول وانتاج وتوزيع الطاقة والتحلية والطاقة الشمسية وتقنية الاتصالات والمعلومات والتقنية الحيوية وتقنيات الري، عدم وجود تأهيل في كثير من المهن المطلوبة في القطاع الاهلي، انخفاض الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل التوسع في مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية، عدم الاهتمام باحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع ثقلها العددي الكبير في سوق العمل واهميتها في الاقتصاد،بطء مسار التغيير والتطوير في مناهج التعليم العام والخطط الدراسية للمرحلة الجامعية والدبلوم، تدني مستوى التشجيع والتحفيز الحكومي للقطاع الخاص لاخذ دوره الكامل في مجال تعليم وتدريب القوى العاملة الوطنية، وجود منافسة غير متكافئة بين مؤسسات التعليمي والتدريب الحكومي ومؤسسات التعليم والتدريب الاهلية، غياب التعاون والتنسيق والاستفادة من القوى التدريبية والتدريسية والمعامل والورش سواء بين الجهات التعليمية والتدريبية الحكومية او بينها وبين جهات التعليم والتدريب في القطاع الاهلي، اختلاف دليل التوصيف والتصنيف المهني بين القطاع الحكومي والاهلي وعدم مواكبتها للتغيرات المهنية في سوق العمل، غياب نظام لعمل المرأة وتقاعدها وجهة ترعى خصوصية شؤونها في المجتمع السعودي، غياب جهات للقياس والتقويم والاعتماد الاكاديمي والفحص المهني والجمعيات المهنية، كثرة الوافدين في مهن لا تحتاج الى تعليم او تدريب او تحتاج الى تدريب قصير جداً، فتح باب الاستقدام للعمالة الوافدة وانتشار التستر عليها، غياب حوافز العمل الميداني في جميع سلالم الرواتب الحكومية والاهلية، وجود فروق مؤثرة بين نظام العمل ونظام الخدمة المدنية من حيث المزايا وساعات العمل والاجازات والترقيات، وجود مهن بها فائض من الخريجين منذ سنوات، وجود مهن سيكون بها فائض من الخريجين خلال سنوات قليلة، وجود مهن لا يوجد مؤسسات او برامج تعليم او تدريب عليها، وجود مهن يحتاج تغطية العجز فيها لاكثر من ١٠٠ سنة ان استمر الوضع الراهن لمنظومة التعليم والتدريب دون تغيير، انخفاض مستوى التوعية بأهمية العمل لدى الطالب والاسرة وصاحب العمل، قلة وجود برامج دبلوم فوق الثانوي ضمن الخطط الدراسية الجامعية في جميع الاقسام والتخصصات، توزع بيانات العاطلين عن العمل بين جهات حكومية متعددة من ابرزها وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية مما يحرم طالب العمل في القطاع الاهلي من الاستفادة من فرص العمل المتوفرة لدى القطاع الحكومي او العكس، عدم وجود جهة تتكفل بتوفير الحياة الكريمة لطالب العمل القادر عليه والذي لم يوفق في الحصول على العمل اسوة بالضمانات الاجتماعية للعاطلين عن العمل الموجودة في الدول الاخرى، عدم وجود نظام لساعات العمل في القطاع الاهلي مما يحرم العمالة المواطنة من منافسة العمالة الوافدة.

وبعد رصد الوضع الراهن لمنظومة التعليم والتدريب وكشف جوانب الخلل صيغت الاستراتيجية الوطنية الشاملة بعيدة المدى للتعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني التي تتكون من اربعة عشر هدفاً رئيسياً ومئات الاهداف الفرعية وآليات التنفيذ حيث تركز الاهداف الرئيسية على التالي:

- تعليم وتدريب الموارد البشرية الوطنية لتصبح عنصراً بارزاً في عجلة الاقتصاد الوطني.
- استيعاب جميع خريجي الثانوية العامة في برامج تعليمية وتدريبية تخدم التنمية وسوق العمل.

استيعاب المتسربين من التعليم العام والعالي واعادة تأهيل العاطلين عن العمل في برامج تدريبية تخدم التنمية وسوق العمل.

- التطوير المستمر للمكونات النوعية للتعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني بما يتوافق مع التقنيات المستعملة في سوق العمل ،وبناء قاعدة عمالية وطنية قادرة على توطين التقنية في البلاد ودعم القطاع الاهلي ليكون له الدور الاكبر في التعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني، والتنسيق بين مؤسسات التعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني الحكومية والاهلية، وتوسيع مجالات العمل للمرأة السعودية بما يتناسب مع طبيعتها ولا يتعارض مع الشريعة الاسلامية، وتطوير منظومة معلومات موحدة ومتكاملة عن القوى العاملة في المملكة،وتطوير واستحداث الهياكل الادارية والنظم ذات العلاقة بتعلم وتدريب وتوظيف القوى العاملة،وضمان جودة التوعية لبرامج التعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني وتسهيل توظيف مخرجات التعليم التطبيقي والتدريب الفني في القطاع الاهلي،دفع مستوى الوعي بأهمية قيمة العمل للعامل وصاحب العمل والمجتمع بعامة وتأثير البطالة على الامن والاقتصاد الوطني.

أشادوا بهذه الخطوات التي تساهم في زيادة التوظيف

المسؤولون ورجال الأعمال يشيدون بالقرارات الهامة لإنشاء الكليات والمعاهد التقنية

العبدالقادر: التوصيات في دعم الشباب هي الاستثمار الحقيقي

الحميد: يجب توجيه الاعتمادات المالية إلى متطلبات العمل بالسوق

تغطية - خالد العويد، مهدي أبوفطيم، عبدالعزيز الربعي

■ عبّر عدد من المسؤولين ورجال الأعمال عن سعادتهم الكبيرة للقرارات التي اتخذتها المملكة مساء أمس الأول في رصد اعتمادات مالية تقدر بحوالي ٣,٧ مليارات ريال لإنشاء معاهد وكليات تقنية وفنية لتدريب الشباب السعودي، وجاءت هذه القرارات التي وافق عليها صاحب السمو الملكي الأميرعبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني ورئيس لجنة قضية تدريب الشباب وتوظيفهم لتعكس الاهتمام والرعاية التي يجدها الشباب السعودي من القيادة الكريمة في تلمس مشكلاتهم والبحث عن حلول عملية لها.

وأكدوا بأن هذه الخطوة من شأنها أن تعزز من سوق العمل بالمملكة عبر تأهيل قوى العمل وتدريبهم لأنها عنصر جذب هامة للاستثمار وتحل في الوقت نفسه من مشكلة البطالة لدى الشباب.

«الرياض» التقت بعدد من المسؤولين ورجال الأعمال لرصد انطباعاتهم وآرائهم حول هذه القرارات والخطوات الهامة لحل مشكلة تدريب الشباب وتوظيفهم.

من جهته، أكد الدكتور عبدالواحد الحميد الأمين العام لمجلس القوى العاملة أهمية هذا القرار الذي اشتمل على اعتمادات مالية لتدريب الشباب بمبلغ ٣,٧ مليارات ريال عن طريق لجنة لقضية تدريب الشباب وتوظيفهم.

وأضاف قائلاً ان هذه الاعتمادات المخصصة لانشاء ٢٠ كلية تقنية و٣٩ معهداً تقنياً سوف تساعد في استيعاب اعداد كبيرة من الشباب السعودي وتهيئتهم لاكتساب مهارات تمكنهم من دخول سوق العمل.

وقال نحن في مجلس القوى العاملة نعتقد ان المهم لدينا ليس وجود شباب يحملون شهادات دراسية فقط وانما تكون التخصصات التي يحملها الخريجون السعوديون تخصصات في مجالات مطلوبة في سوق العمل.

ومضى الحميد قائلاً انا اعتقد ان التخصصات الفنية والمهنية هي من أكثر التخصصات طلباً في سوق العمل ومن ثم هذه الاعتمادات المالية التي سوف تترجم على شكل توسع في المنشآت وتم استيعاب المزيد من الشباب.. أنا أعتقد انها سوف تقود إلى دخول شباب إلى سوق العمل يساعدون في عملية الاحلال وسعودة الوظائف.

وأبان الحميد ان هذه الاعتمادات جاءت في وقت نحن في أمس الحاجة إليها وذلك ادراكاً من الدولة بأهمية المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ومتطلباته.

فيما عبّر الأستاذ احمد بن عبدالله التويجري أمين غرفة القصيم بأن الاعتمادات المالية التي وافق عليها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في اجتماع لجنة قضية تدريب الشباب وتوظيفهم الذي يترأسه سموه الكريم التي بلغت أكثر من ٣,٧ مليارات ريال يأتي ضمن اهتمام القيادة بالمملكة على حل مشكلات الشباب وخلق لهم فرص العمل بالسوق المحلي، وان هذا الاهتمام بالشباب الذين يمثلون ثروة البلد ومستقبله يعكس مسيرة البناء والعطاء لهذه الدولة التي تعطي شبابها كل الاهتمام والرعاية، وان رصد هذا المبلغ الكبير لانشاء الكليات والمعاهد يأتي في إطار تأهيل الشباب السعودي للعمل بالقطاع الخاص والعام، وان هذه الخطوة سوف تخلق توافقاً بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، لأن العقبة التي يواجهها سوق العمل بالمملكة هي عدم توافق مخرجات التعليم ومتطلبات القطاع الخاص.

د. عبدالله العبدالقادر

احمد التويجري

م. الوليد الدريعان

د. محمد المشعل

وعن مدى تأثير ذلك على رجال الأعمال في زيادة نسبة السعودة ذكر التويجري بأن القطاع الخاص لم يقصر في توظيف الشباب وبذل جهدا كبيرا في تأهيل الشباب السعودي، ولكن هناك عقبات عديدة تواجهه زيادة نسبة السعودة، والتي من أبرزها وفق آراء رجال الأعمال هو تطابق محور التعليم مع سوق العمل، ولكن هذه المبادرة من شأنها أن تزيد من فرص العمل للشباب السعودي للعمل في القطاع العام والخاص.

وعن دور الغرف التجارية في هذه الخطوات الكبيرة التي اتخذتها الدولة في تدريب الشباب وتوظيفهم ذكر بأن الغرف التجارية هي الرابط المشترك بين الدولة والقطاع الخاص وهي التي تقوم بعمل التنسيق بينهما، ودورها سوف يقوم على زيادة هذا التنسيق وزيادة الوعي لدى القطاع الخاص وتوعية الشباب في دورهم الهام والمؤثر في سوق العمل وكذلك تقوم الغرف التجارية في مساندة أجهزة الدولة لخدمة هذا التوجه وزيادة برامج التدريب والتوظيف المساندة لهذه الخطوة الهامة والكبيرة.

وأكد التويجري بأن انشاء الكليات والمعاهد التي تستطيع أن تستوعب حوالي ١٠٠ الف طالب لابد أن تكون هي الخطوة الهامة في بناء سوق عمل يعتمد على الشباب السعودي، خاصة في ظل المكانة الاقتصادية الكبيرة التي تتميز بها المملكة في منطقة الشرق الأوسط.

أما الأستاذ عبدالله بن عبداللطيف الفوزان عضو مجلس ادارة شركة الاتصالات السعودية ذكر بأن القرارات الهامة والخطوات الكبيرة الذي أعلن عنها ولي العهد في انشاء المعاهد والكليات التقنية والمهنية تهدف الى بناء سوق عمل قوي وجاذب للاستثمارات، حيث إن خلق المناخ الاستثماري لا يعتمد فقط على الفرص الاستثمارية بل يعتمد ايضاً على عناصر أخرى تلعب دورا كبيرا في ذلك والتي من أهمها مدى توفر سوق عمل مدرب ومؤهل للعمل في هذه المشاريع الاستثمارية.

وأضاف الفوزان بأن الاستثمار الوطني في حل مشكلة البطالة في المملكة عبر إعادة تأهيل الشباب السعودي للعمل بالقطاع الخاص هي خطوة هامة في نطاق المنظور الوطني، وأن العديد من الدول وخاصة الدول المتقدمة تعطي أهمية كبيرة للجانب التأهيلي والتعليمي وهذا ما يحتاجه السوق السعودي، وأن هذه الخطوة سوف تسهم ايضاً في رفع مهارات الشاب السعودي للعمل بالقطاعين العام والخاص.

وحول مدى قناعة رجال الأعمال في زيادة نسبة السعودة في القطاع الخاص ذكر بأن رجال الأعمال السعوديين لديهم احساس وشعور بالمواطنة وهم يدركون المعنى الحقيقي لتوظيف الشباب السعودي في منشآتهم وانعكاسها على الوضع الاجتماعي وهم حريصون على هذا التوجه على الرغم من واقع المنافسة في السوق، الذي يتطلب التوافق بين تكاليف التشغيل والمنافسة السعرية، إلا أن هذه الخطوة لاشك بأنها تعزز هذا التوجه في السعودة، لأن ما يحتاجه القطاع الخاص في توفير متطلباته قد بدأت في تحقيقها.

من جهته وصف الدكتور عبدالله العبدالقادر مدير عام الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية موافقة ولي العهد على مجموعة من التوصيات لصالح توظيف الشباب بأنها استثمار حقيقي يأتي في وقته الصحيح والتقدم الحضاري ليس اسمنتا وحديدا بل عقول مفكرة وسواعد عاملة.

وأضاف ان المبدأ الأساسي الى التدريب هو استثمار طويل، والكثيرون في السابق كانوا يعتقدون أن الاستثمار ينحصر فقط في مجالات البنية التحتية الملموسة في التشييد وبناء الطرق وغيرها مع أن التنمية الحقيقية هي التنمية البشرية وهو ما هدف اليه سموه في هذا القرار.

وأضاف العبدالقادر ان التنمية البشرية نوع من الاستثمار الصحيح، وهذا القرار جاء في مكانه الصحيح وجاء وفق الآلية الصحيحة وفي الوقت المناسب.

وأشار الى ان الأمور السياسية في المنطقة تحتم علينا الاستفادة من هذه القوة البشرية الهائلة والطبيعة السكانية لدينا في الوقت الحالي تشير الى النسبة الغالبية من فئة الشباب وتنمية الشباب واعدادهم هو الذي يهيئ المملكة للخروج من دائرة التهديد بالبطالة ودائرة التهديد بالركود الاقتصادي علماً أن التدريب والتأهيل اصبحا أحد المجالات المهمة والرئيسية التي تتسابق من خلالها الشعوب والدول كونه وسيلة تلبي من خلالها حاجات لخطط التنموية للدولة وتغطي حاجات الدولة في سوق العمل وتحقق الاستقرار الأمني والاجتماعي لكافة أفراد المجتمع.

وأضاف ان هذا القرار هو دعم لحركة التغيير الشاملة التي تمر بها المملكة واعادة الهيكلة للقطاع الحكومي بما يتماشى مع خطط وأهداف صندوق تنمية الموارد البشرية وتطوير عملية التعليم بشكل عام والتركيز على المجالات التي تلبي حاجات المجتمع وتحقق رغباته.

الأستاذ وليد الدريعان رئيس شركة نيوهورايزن ذكر بأن الاعتمادات المالية التي وافق عليها ولي العهد والتي تبلغ اكثر من ٣,٧ مليارات ريال لانشاء ٢٠ كلية تقنية جديدة تستوعب ٦٠ الف طالب، وكذلك انشاء ٣٩ معهداً تدريبياً تقنياً لتدريب حوالي ٤٠ الف طالب بالاضافة الى التدريب المشترك في القطاعات العسكرية هي خطوة مهمة في اتجاه تدريب وتأهيل الشباب وحل مشكلة توظيفهم في ظل الوضع الحالي، وأن هذه الخطوة تعكس اهتمام الدولة في تأهيل شبابها واعطائهم دور هام في بناء سوق العمل وتعزيز دوره في بناء المجتمع السعودي.

وأكد الدريعان بأن مثل هذه القرارات الهامة هي تأتي في إطار مواكبة متطلبات القطاع الخاص في تأهيل الشباب للعمل لديها، وأن ذلك سوف ينعكس ايجاباً في زيادة حجم سوق التدريب بالمملكة.

الأستاذ الدكتور محمد بن عبدالرحمن المشعل المدير العام لشركة تبوك الدوائية ذكر بأن الاستثمار في تدريب الشباب السعودي هو من أفضل الاستثمارات للدولة، لأن ذلك سوف يساهم في خلق سوق عمل قوي وكبير ومؤهل ولديه من المهارات العملية التي تؤهله للعمل على زيادة حجم الاستثمارات في السوق.

وأضاف بأن الشباب السعودي هو ثروة وليس مشكلة تهدف الى التخلص منها، بل هو ثروة نحاول ان نستثمرها في بناء المجتمع السعودي، لذا جاءت هذه القرارات لتعزيز هذا التوجه، وأن الشباب السعودي يحتاج الى تدريب وتأهيل وتعزيز السلوك المهني للعمل في القطاع الخاص الذي يعتمد على الانتاجية لأنه عنصر أساسي في المنافسة في السوق المحلي أو العالمي.

وأكد المشعل بأن قرارات انشاء الكليات والمعاهد لاستيعاب عدد كبير من الشباب هي قرارات هامة خاصة أنها تتعلق بدراسات تقنية ومهنية وليست نظرية فقط.

وأشار الى أن الدولة تعطي الشباب ومشكلاتهم كل اهتمام ورعاية وليس بغريب أن ترصد هذه المبالغ الكبيرة لتدريب الشباب وتأهيلهم.